

Distr.: General
24 May 2004
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم نص البيان الصادر عن المجموعة الرباعية، في أعقاب اجتماع عقده أعضاء المجموعة الأصليون، الذين يمثلون الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأمم المتحدة، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٤ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو أطلعتم أعضاء مجلس الأمن على هذا النص.

(توقيع) كوفي ع. عنان



بيان من المجموعة الرباعية

نيويورك، ٤ أيار/مايو ٢٠٠٤

اجتمع اليوم في نيويورك ممثلو المجموعة الرباعية - كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، وسيرجي لافروف، وزير الخارجية الروسي، وبرايان كوين، وزير الخارجية الأيرلندي، وكولن بول، وزير خارجية الولايات المتحدة، وخافيير سولانا، الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، وكريس باتن، المفوض الأوروبي للشؤون الخارجية.

وتؤكد المجموعة الرباعية من جديد التزامها برؤيتنا المشتركة المتمثلة في وجود دولتين، هما إسرائيل ودولة فلسطينية قادرة على البقاء وديمقراطية وذات سيادة ومتصلة الأطراف، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن؛ وتهيب المجموعة بالطرفين أن يتخذا من الخطوات ما يفرض بالالتزامات التي تفرضها عليهما خريطة الطريق، حسب المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣)، والبيانات السابقة الصادرة عن المجموعة الرباعية، وأن يفيا بالالتزامات التي تعهدا بها في اجتماعي قمة البحر الأحمر في العقبة وشرم الشيخ. وفي هذا السياق، تحث المجموعة الرباعية حكومة إسرائيل على تنفيذ ما أكدته مؤخرا من استعدادها لتنفيذ التزامات محددة من الالتزامات المنصوص عليها في خريطة الطريق، بما في ذلك إزالة المخاطر الأمنية التي أقامتتها منذ آذار/مارس ٢٠٠١، والمضي قدما نحو تجميد النشاط الاستيطاني، كما تحث حكومة إسرائيل على تنفيذ التعهدات المذكورة وعلى الوفاء بصورة كاملة بالالتزامات المفروضة عليها بموجب خريطة الطريق.

واستعرض أعضاء المجموعة التطورات التي نشأت منذ آخر اجتماع لهم، في نيويورك، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وهم ينظرون إلى الوضع في الشرق الأوسط ببالغ القلق. وتدين المجموعة الرباعية استمرار الهجمات الإرهابية التي تشن على إسرائيل، وتهيب بالسلطة الفلسطينية أن تتخذ إجراءات فورية ضد من يدبر هذه الهجمات ويقوم بتنفيذها من جماعات إرهابية ومن إرهابيين. ويعترف أعضاء المجموعة بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن نفسها، في إطار القانون الإنساني الدولي، ضد الهجمات الإرهابية التي يتعرض لها مواطنوها، وتهيب المجموعة بحكومة إسرائيل أن تبذل قصارى جهدها لتجنب وقوع إصابات في صفوف المدنيين. كما يهيب أعضاء المجموعة بحكومة إسرائيل أن تتخذ الآن جميع الخطوات الممكنة، بما يتفق مع احتياجات إسرائيل الأمنية المشروعة، كي تخفف من وطأة الحنة الإنسانية والاقتصادية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، بما في ذلك إتاحة فسحة أكبر من حرية

الحركة أمام الأفراد والسلع، سواء داخل الضفة الغربية وغزة أو منهما، وإزالة نقاط التفتيش، وغير ذلك من الخطوات الكفيلة بصون كرامة الشعب الفلسطيني وتحسين نوعية حياته. وينبغي لحكومة إسرائيل، بموجب خريطة الطريق، ألا تتخذ خطوات من شأنها تقويض الثقة، بما في ذلك عمليات الترحيل؛ وشن الهجمات على المدنيين؛ ومصادرة و/أو تدمير منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم، كتدبير من تدابير العقاب أو لتسهيل أعمال التشييد الإسرائيلية؛ وتدمير المؤسسات والهياكل الأساسية الفلسطينية؛ وغير ذلك من التدابير المحددة في خطة عمل تينيت. وتدعو المجموعة الرباعية إلى تجديد الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق شامل لوقف إطلاق النار، كخطوة نحو القضاء على قدرات الإرهابيين وهياكلهم الأساسية، وإحراز التقدم من جديد نحو إحلال السلام من خلال تنفيذ خريطة الطريق.

وتشير المجموعة الرباعية إلى التعهد الصادر عن حكومة إسرائيل بأن يكون الحاجز التي تقيمه حاجزا أمنيا وليس سياسيا، وأن يكون مؤقتا وليس دائما. وما زالت المجموعة تلاحظ بقلق بالغ الطريق الفعلي والمقترح لهذا الحاجز، ولا سيما وأنه يؤدي إلى مصادرة بعض الأراضي الفلسطينية، ويقطع سبيل الحركة أمام الأفراد والسلع، ويقوض ثقة الفلسطينيين في عملية خريطة الطريق، إذ أن هذا الحاجز فيما يبدو يشكل حكما مسبقا على الحدود النهائية للدولة الفلسطينية المقبلة.

وتنظر المجموعة الرباعية بعين الرضا لما أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلي، شارون، من عزمه على الانسحاب من جميع المستوطنات القائمة في قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية. وترحب المجموعة بهذه الخطوة وتشجعها، إذ أن من شأنها أن توفر فرصة فريدة في سياق السعي إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط. ويمكن لهذه المبادرة، التي يجب أن تؤدي إلى انسحاب إسرائيلي كامل وإلى إنهاء احتلال غزة، أن تشكل خطوة نحو تحقيق رؤية الدولتين؛ ويمكن أن تؤدي إلى بدء إحراز التقدم من جديد فيما يتعلق بخريطة الطريق. كما تشير المجموعة الرباعية إلى أن أي مبادرات تقوم بها حكومة إسرائيل من جانب واحد ينبغي أن تتماشى مع خريطة الطريق ومع رؤية الدولتين التي تقوم على أساسها خريطة الطريق.

وتؤكد المجموعة الرباعية من جديد الدعوة التي وجهها الرئيس بوش في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بشأن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ عن طريق التوصل إلى تسوية من خلال المفاوضات بين الجانبين. وتلاحظ المجموعة أيضا أنه لا ينبغي لأي طرف أن يتخذ إجراءات من جانب واحد بهدف البت مسبقا في مسائل لا يمكن تسويتها إلا من خلال التفاوض والاتفاق بين الجانبين. فأى تسوية نهائية لمسائل من قبيل الحدود واللاجئين لا بد من الاتفاق عليها بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على

أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، والنطاق المرجعي لعملية مدريد للسلام، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والاتفاقات السابقة، ومبادرة ولي العهد السعودي، الأمير عبد الله، التي تم التصديق عليها في مؤتمر قمة الجامعة العربية في بيروت؛ كما أنه لا بد لهذه التسوية أن تكون متماشية مع خريطة الطريق.

والمجموعة الرباعية والمجتمع الدولي على استعداد لتكثيف العمل مع الفلسطينيين من أجل إكساب خريطة الطريق زخماً جديداً، وتحسين الظروف الإنسانية والاقتصادية الفلسطينية، وبناء مؤسسات فلسطينية تتمتع بالشفافية والمساءلة، وكفالة الأمن والاستقرار في غزة والضفة الغربية عند انسحاب إسرائيل منهما، ومنع جميع أعمال الإرهاب، وكفالة تفكيك الجماعات الإرهابية المسلحة. وتعزيزاً لهذه الأهداف، ستتخذ المجموعة الرباعية الخطوات التالية، مع وضع الآليات المناسبة لرصد التقدم المحرز من جانب جميع الأطراف ورصد أداء تلك الأطراف:

سوف تعمل المجموعة الرباعية على نحو عاجل، بالاشتراك مع البنك الدولي ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ولجنة الاتصال المخصصة، وعلى أساس دراسة للتقييم السريع يجريها البنك الدولي/مكتب المنسق الخاص، من أجل كفالة الوفاء بالاحتياجات الفلسطينية الإنسانية، وإعادة بناء الهياكل الأساسية الفلسطينية وتنميتها، وبث الحيوية من جديد في النشاط الاقتصادي. وترحب المجموعة بالصندوق الاستثماري الذي أنشأه البنك الدولي بوصفه آلية مرجعية مناسبة لتلقي المساعدة الدولية يؤخذ فيها بالشفافية والمساءلة.

والمجموعة الرباعية على استعداد للعمل مع قيادة فلسطينية مسؤولة وخاضعة للمساءلة، وملتزمة بالإصلاح وبحسن الأداء في المجال الأمني. وسوف تعمل المجموعة مع الفلسطينيين، عن طريق رئيس الوزراء ومجلس الوزراء مخولين السلطات اللازمة، ومن خلال فرقة العمل المعنية بالإصلاح الفلسطيني، وبالاتصال مع الجهات المانحة الرئيسية عن طريق لجنة الاتصالات المخصصة واللجنة المحلية لتنسيق المعونة، من أجل تنشيط برنامج الإصلاح المنصوص عليه في خريطة الطريق، بما في ذلك الاضطلاع بعملية انتخابية معدة جيداً وحسنة التوقيت، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق التي تنسحب منها إسرائيل. وفي هذا الصدد، سوف يتولى أعضاء المجموعة الرباعية الإشراف على التقدم المحرز في هذه الجبهات ورصد التقدم المحرز بخصوصها.

وسوف تسعى المجموعة الرباعية إلى كفالة وضع الترتيبات اللازمة لكفالة الأمن للفلسطينيين والإسرائيليين، وكذلك كفالة حرية الحركة وزيادة إمكانية التنقل وإتاحة سبل الوصول أمام الفلسطينيين. وتشدد المجموعة على ضرورة وجود ترتيبات شفافة و متفق عليها فيما بين جميع الأطراف فيما يتعلق بسبل الوصول وإمكانية الحركة وسلامة المنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية وموظفي هذه المنظمات والجهات. ولدى انسحاب إسرائيل، ينبغي أن يجري، من خلال آلية مناسبة، نقل عهدة الهياكل الأساسية التي شيدتها إسرائيل والأراضي التي ترحل عنها إلى سلطة فلسطينية معترف بها، بالتنسيق مع ممثلي المجتمع المدني الفلسطيني والمجموعة الرباعية وغيرهم من ممثلي المجتمع الدولي، من أجل تحديد ترتيبات عادلة وشفافة للتصرف في نهاية المطاف في هذه المناطق بأسرع وقت ممكن.

وما زال لوضع ترتيبات أمنية فعالة أهمية بالغة فيما يتعلق بإمكانية تحقيق أي تقدم. وينبغي، بالتنسيق مع لجنة للمراقبة تتولى قيادتها الولايات المتحدة وتعمل تحت إشرافها، وبالتنسيق أيضا مع رئيس الوزراء ومجلس الوزراء المخولين السلطات اللازمة، إعادة تشكيل هيكل دوائر الأمن الفلسطينية، والاحتفاظ بخدمات أفراد هذه الدوائر، بما يتماشى مع خريطة الطريق، من أجل تزويد الفلسطينيين بخدمات الحفاظ على القانون والنظام والأمن، ووضع نهاية للهجمات الإرهابية التي تشن ضد إسرائيل والإسرائيليين، والقضاء على قدرات الإرهابيين وهياكلهم الأساسية. وترحب المجموعة الرباعية بصفة خاصة بمشاركة حكومة مصر في المسائل الأمنية، بما في ذلك الجهود المبذولة للتوصل إلى وقف شامل ودائم لإطلاق النار، وذلك كخطوة لتحقيق الأهداف المذكورة.

وتؤكد المجموعة الرباعية من جديد التزامها بالتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع العربي الإسرائيلي، على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)؛ وتذكر جميع الأطراف بضرورة وضع العواقب الطويلة الأجل المترتبة على أعمالها في الاعتبار، وبالتزام جميع الأطراف بإحراز تقدم سريع نحو استئناف الحوار السياسي. وستظل المجموعة منخرطة في العمل مع الإسرائيليين والفلسطينيين وجميع الأطراف الأخرى، بما في ذلك من خلال وجود مبعوثيها في الميدان، من أجل كفالة المتابعة السليمة للخطوات المحددة أعلاه. وسوف يجري برعاية المجموعة وضع آلية تنسيق ومراقبة مناسبة. وتهيب المجموعة أيضا بجميع دول المنطقة أن تبذل كل جهد من أجل العمل على إحلال السلام ومحاربة الإرهاب، ومنع الجماعات الإرهابية من استخدام أراضيها لتدبير الهجمات الإرهابية أو الإعداد لها أو شنّها.